المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

وقف تعظيم الوحيين

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة، تُعنى بنشر بحوث الدّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

موضوعات العدد:

- عِنايةُ القرآنِ بالجَوَارِحِ الظَّاهرةِ للإنسانِ - (دراسةٌ مَوضوعيةٌ)
  د. فهد عبد المنعم صقير السلمي.
- الاعتِرَافُ بالذَّنبِ بَينَ القَبولِ والرَّدِ (دِرَاسَةٌ مَوضوعيَّةٌ في القرآن الكَرِيم)
  د. عبد الباقي بن عبد الرحمن سيسي
- تَفسيرُ سورَةِ المَسَدِ (رواية ودراية)
  د. أفنان مصطفى أحمد الديباني
- التَّلَازُمُ الجَوَابيّ للاستفهَامِ العَقديّ في القرآن الكَريم وأَثَرُه في تَقريرِ التَّوحيدِ (دراسةٌ تطبيقيةٌ لآياتٍ منَ سورةِ الطورِ)
  د. إنعام محمد عقيل
- مَنهجُ ابنِ هِشَامٍ (ت:٢١٨هـ) في تَفسيرِ غَريبِ القرآنِ وَشَوَاهِدِهِ في تَهذيبِهِ لِسيرَةِ ابنِ إسحَاق (ت:١٥٠هـ)
  د. نايف بن سعيد بن جمعان الزهراني
- مَسِيرةُ تَغَيُّرِ المَفهُومِ الغَربيّ لِسِيرَةِ النَّبيِّ ﷺ بَينَ العُصُورِ الوُسطَى وَالتَّارِيخِ الحَدِيثِ (دراسةٌ تحليليةٌ للأسبابِ وتأثيرها)
  د. إبراهيم بن خليل مظهر

ردمد: X ٧٧٤ - ١٦٥٨

المملكة العربية السعودية
وقف تعظيم الوحيين - المدينة المنورة
خدمة القرآن الكريم والسنة المطهرة
في بلد الرسول الكريم ﷺ

مجلة تعظيم الوحيين

مجلّة دوريّة علميّة محكّمة

تُعنى بنشر بحوث الدِّراسات القرآنيَّة والسُّنة النبويَّة وما يتعلّق بهما

العدد العاشر - السنة الخامسة-رجب ١٤٤٣هـ -فبراير ٢٠٢٢م

حقوق الطبع محفوظة لمجلة تعظيم الوحيين

ترخيص وزارة الثقافة والإعلام -الرياض، المملكة العربية السعودية

برقم: (٨٠٤٤)، وتأريخ: ١٤/ ٤/ ١٤٣٦هـ

رقم الإيداع: ٩٩٣٩/ ١٤٣٨

تأريخ: ٢٨/ ١/ ١٤٣٨

ردمد: ١٦٥٨ - ٧٧٤ x

عناوين المراسلات والاستفسارات

جميع المراسلات تكون باسم رئيس تحرير المجلة:

البريد الالكتروني للمجلة: **mjallah.wqf@gmail.com**

مَجَلّةُ تَعْظِيمِ الوَحْيَيْنِ، وقف تعظيم الوَحْيَيْنِ،

حي الهدا- المدينة المنورة: ص. ب: ٥١٩٩٣، الرمز البريدي: ٤١٥٥٣،

المملكة العربية السعودية.

هاتف المجلَّة: ٠٠٩٦٦١٤٨٤٩٣٠٠٩

جوال المجلَّة وواتسآب: ٠٥٣٥٥٢٢١٣٠ ٩٦٦+

تويتر: @Journaltw

موقع المجلة : WWW.JOURNALTW.COM

بفضل الله وتوفيقه تم اعتماد مجلة تعظيم الوحيين في معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية "ارسيف Arcif" لعام ٢٠٢١م

المواد العلميَّة المنشورة في المجلَّة تُعبِّر عن وجهة نظر أصحابها وآرائهم

مجلة تعظيم الوحيين

التَّلَازُم الْجَوَابِي لِلْاسْتِفْهَام الْعَقَدِيِّ فِي القُرآنِ الكَرِيمِ وأَثَرُه فِي تَقْرِير التَّوحِيد

(دراسة تطبيقية لآيات من سورة الطور)

د. إنعام محمد عقيل

الأستاذ المساعد بقسم علوم القرآن بكلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية

جامعة جدة – المملكة العربية السعودية.

مجلة تعظيم الوحيين

مُلخص البحث

موضوع البحث:

يعنى هذا البحث بإيضاح مفهوم التلازم الجوابي للسؤال الاستفهامي، وبيان أهميته في توجيه الاستدلال العقلي، وأثر ذلك في تقرير كثير من المسائل العقدية الأصولية.

هدف البحث:

بيان مفهوم التلازم الاستفهامي، وبيان أهميته في توجيه الجدل العقلي، وأثر ذلك في تقرير كثير من المسائل العقدية الأصولية التي قرَّرها القرآن الكريم في سورة الطور.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في ماهية مفهوم التلازم الجوابي للاستفهام العقدي، وما أثره وانعكاساته على الجوانب العقدية وتقريرها؟.

نتائج البحث:

وجود علاقة تلازمية للمسائل العقدية في سورة الطور جاءت على صور سؤالات استنكارية تقريرية، تدور في مجملها حول أبرز المسائل العقدية -الربوبية، الألوهية، الأسماء والصفات -وغيرها.

الكلمات الدَّالة (المفتاحية):

التلازم الجوابي، الاستفهام العقدي، التوحيد، سورة الطور.

مجلة تعظيم الوحيين

المُقَدِّمَة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب ولم يجعل له عوجا، قيما، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، هدى ونورا للمؤمنين، وحسرة وندامة على الكافرين، والصلاة والسلام على خير البرية من عرب ومن عجم، محمد وعلى آله وأزواجه وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

الجدل العقلي والمناظرة التقريرية من أنجع الطرق التي يُلتجأ إليها في تقرير الحقائق العقدية، والتكليفية، والعلمية، والتسليم لها، ولم يُغفل القرآن ذلك، فهو الكتاب الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ [فصلت:٤٢].

وقد استنبط العلماء من أسراره ودرره ما يعجز العقل أن يحيط به، ومن أبرز الأساليب التي استعملها القرآن الكريم في تقرير ذلك وبيان حقائقه مخاطبته للعقل البشري، وإلزامه إياه بالحجج الجلية، والبيّنات الواضحة في تقرير العقيدة، وإفراد الخالق تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالوحدانية المستلزمة إخلاص العبادة له وإفراده بالألوهية، ابتداء بالتقريرات الوجودية واستلزامها لوجود الخالق، ونحوها.

ومن هنا خطر لي دراسة بعض التلازمات الجوابية للاستفهامات العقدية، في سورة الطور، ومحاولة إيضاح مدلولاتها المعنوية، والعقدية، وأثر ذلك في تقرير التوحيد، من خلال هذا البحث الذي أسميته: **(التلازم الجوابي للاستفهام العقدي في القرآن الكريم وأثره في تقرير التوحيد(دراسة تطبيقية لآيات من سورة الطور)**.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تقرير التلازم الجوابي للاستفهام العقدي في القرآن الكريم، كأصل استدلالي، ومدى تأثر الأصول الفقهية، واللغوية، والمعنوية عموما، والعقدية خصوصا، بهذا التلازم، ويمكن إيضاح ذلك من خلال السؤال الآتي:

- ما مفهوم التلازم الجوابي للاستفهام العقدي؟
- ما أثره وانعكاساتها على الجوانب العقدية وتقريرها؟

أهمية البحث وأسباب اختياره:

تبرز أهمية هذا البحث في أنه يتعرض لأصل من أصول الاستدلال العقلي وهو التلازم بين السؤالات وجواباتها، وخاصة في الجانب العقدي الذي قرّره القرآن في كثير من المواضع على اعتباره المصدر الأول للتشريع، وقد دفعني لاختيار هذا الموضوع أسباب عدة، من أبرزها:

- كثرة استعمال القرآن الكريم للتقرير الاستفهامي عموما، والتلازم الاستفهامي وجواباته خصوصا.
- تنوع أساليب القرآن الكريم في تقرير التلازم الجوابي للاستفهام العقدي، واختلاف صوره ومجالاته.
- سورة الطور من السور المكية التي عُنيت كثيرا بالجانب العقدي وتقريره، فوقع اختياري لها لهذا السبب، وأيضا لتتابع السؤالات فيها وتلازم المتقررات العقدية في ضوء ذلك.
- وجود علاقة تلازمية للمسائل العقدية في سورة الطور جاءت على صور سؤالات استنكارية تقريرية، تدور في مجملها حول أبرز المسائل العقدية -الربوبية، الألوهية،

الأسماء والصفات-، وغيرها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- بيان مفهوم التلازم الاستفهامي، وبيان أهميته في توجيه الجدل العقلي، وأثر ذلك في تقرير كثير من المسائل العقدية الأصولية.
- الإشارة إلى التلازم بين الأصول العقدية التي قررها القرآن الكريم في سورة الطور، ونظائرها في القرآن الكريم.
- التنبيه على أهمية التلازم الجوابي للاستفهام العقدي في القرآن الكريم، وأثره في تقرير العقائد، ونفيها.
- بيان أنواع التلازم والصور التَّدَرُّجية التي استعملها القرآن في تقرير التوحيد، وبيان أثرها.
- بيان العلاقة التلازمية بين حقيقة القرآن، وتقرير العلاقة بين الخلق والخالق، وتفاوت الصفات بين الخالق والمخلوق، وكذلك التلازم بين توحيد الربوبية والألوهية.

الدراسات السابقة:

لم يقع بين يدي الباحثة دراسة ذات صلة وثيقة بهذه الدراسة إلا أن هناك بعض الدراسات التي قَرُبت في مضامينها من هذه الدراسة بصورة عامة، ولو بوجه من الوجوه، وسأذكر فيما يلي أقرب هذه الدراسات التي استعنت بها في استِنْشَاء واستخلاص عنوان بحثي هذا، وهي:

- **(التلازم بين الظاهر والباطن وأثره على الأسماء والأحكام)**، د. أحمد بن محمد اللهيب، جامعة الملك سعود، كلية التربية، السعودية، وهي دراسة عقدية، تناول فيها الباحث العلاقة التلازمية بين الظاهر والباطن لمسألتين خلافيتين بين العلماء والباحثين، الأولى: تلازم الظاهر

والباطن بين الإيمان والأعمال، والثانية: بين إطلاق الأسماء - الإسلام والكفر، ونحوها - على مسمياتها، وبناء الأحكام عليها، وقد حصر الباحث حدود البحث في هاتين المسألتين.

- (**دليل التلازم عند الأصوليين**)، د. عبد الله بن أحمد بن عبد الله التوم، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، العدد (٢٠)، إبريل- يونيو، ٢٠١٤م. وهو بحث تأصيل له ارتباط وثيق بأصول الفقه، وقد تقصد الباحث من خلاله مناقشة التلازم الاستدلالي عند الأصوليين الفقهيين، فعرض الباحث إلى تعريف التلازم، وموقف العلماء منه، وضوابطه، والاعتراضات عليه، ومدى استعمالات الأصوليين له.

- (**أساليب الاستفهام في البحث البلاغي وأسرارها في القرآن الكريم**)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية، قدمها الباحث: محمد إبراهيم محمد شريف البلخي، الجامعة الإسلامية العالمية، باكستان،٢٠٠٧م. وقد تناولت الدراسة كما هو مُتَجلٍ من عنوانها الجوانب البلاغية لأساليب الاستفهام، وبعض الإجراءات التطبيقية لقواعدها من خلال النصوص القرآنية، واستخلاص الأغراض البلاغية التي أفادتها تلك الأساليب.

والفروق بين مضامينها وبين بحثي جلي وواضح جدا، فإن الأولى وإن كانت في ذات الاختصاص العقدي، إلا إن حدودها ومحتوها بعيدٌ جدا، عن مضمون بحثي، فهي مقصورة على التلازم بين الظاهر والباطن بين الإيمان والعمل وما يلحق بها، وبحثي يتمحور حول مسائل تقرير الجواب التلازمي للاستفهام العقدي في سورة الطور، وأثره في المسائل العقدية. وأما الثانية، فهي دراسة وثيقة بأصول الفقه، والثالثة في البلاغة واللغة.

منهج البحث:

انتهجت الباحثة في سلوك هذا البحث، المنهج الوصفي، والاستقرائي.

وقد اكتَفَت بذكر التلازمات الجوابية للاستفهامات الظاهرة المجمع عليها عند الأصوليين،

مع اجتناب مواطن الخلاف، وخاصة ما له تعلق باختلافهم في معنى (أم) الاستفهامية في الآيات مظنة البحث.

وكذلك عند تخريج الأحاديث خرجتها مكتفية بالبخاري ومسلم، وإلا فمن غيرهما مع الحكم عليها، إلا حديثا واحد لم أجده إلا عند البيهقي، فخرجته منه، لتفرده به.

حدود البحث:

لاتساع الصور والشواهد التي استعملها القرآن الكريم، تعمدت حصر البحث في السؤالات الاستفهامية الواردة في سورة الطور، لاشتمالها على كثير من الصور والمحاور العقدية المتلازمة.

وقد اشتمل البحث على **مقدمة**، فيها **هيكل البحث ولوازمه**، و**تمهيد**، **وثلاثة مباحث**، ثم **خاتمة** فيها **أبرز النتائج والتوصيات**.

هيكل البحث:

١. **تمهيد**: مفهوم التلازم الجوابي للاستفهام العقدي.

٢. **المبحث الأول**: التلازم بين حقيقة القرآن وما جاء به، وعجز المعارضين.

٣. **المبحث الثاني**: التلازم العقدي بين نشأة الخلق ووجوب وجود الخالق، وتفرده بالوحدانية، وفيه مطلبان:

- **المطلب الأول**: تلازم التقرير بوجوب وجود الخالق، وانتفاء صفة الإيجاد عن غيره.

- **المطلب الثاني**: التلازم العقدي بين توحيد الربوبية والألوهية.

٤. **المبحث الثالث: تلازم جوابات السؤالات الاستفهامية لتوحيد الألوهية.**

٥. **الخاتمة:** وتشتمل على **أهم النتائج ، وأبرز التوصيات والمقترحات.**

٦. **فهرس المصادر والمراجع.**

تمهيد

مفهوم التلازم الجوابي للاستفهام العقدي[١]:

أولا: مفهوم التلازم الجوابي:

قال ابن فارس: "(**لزم**) اللام والزاء والميم أصل واحد صحيح، يدل على مصاحبة الشيء بالشيء دائما. يقال: لزمه الشيء يلزمه"[٢].

ولزم الشيء لزوما ثبت ودام، وكذا من كذا: نشأ عنه وحصل منه[٣].

والتلازم، قياس الشيء على الشيء إذا نشأ عنه، وحصل منه، ولازمه في صورة من صورة أو حال من أحواله. وهو أيضا الفصل في القضية، فكأنه من الأضداد[٤]. والالتزام: الاعتناق[٥].

وأركانه ثلاثة: **الملزوم**: وهو المُقتضِي، أي: الحكم المثبت، و**اللازم**: وهو: المُقتضَى، أي: الحكم المراد ثبوته لثبوت الملزم، و**التلازم**: وهي العلاقة بينهما طردا، أو عكسا[٦].

---

(١) ينظر: **التلازم بين الظاهر والباطن وأثره على الأسماء والأحكام**، للدكتور أحمد بن محمد اللهيب، جامعة الملك سعود، كلية التربية، السعودية، (ص٣٠٣٠).

(٢) **معجم مقاييس اللغة**، لأحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، القزويني، الرازي(ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (٥/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: **المعجم الوسيط**، لمجموعة من الباحثين، بإشراف: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة- القاهرة، (٢/ ٨٢٣).

(٤) ينظر: **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لأبي السعادات المبارك بن محمد، الشيباني، ابن الأثير(ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، (٤/ ٢٤٨).

(٥) ينظر: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، (٥/ ٢٠٢٩).

(٦) ينظر: **كتاب العين**، للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم، الفراهيدي، البصري (ت:١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (٧/ ٣٧٢).

التلازم اصطلاحاً:

اختلف مفهوم التلازم عند الاصطلاحيين بحسب تنوع الاستعمال الأصولي للأصل اللغوي، فتنوعت مسميات التلازم على اعتبار اختلاف المجالات والتخصصات المستعملة فيها، كالتلازم بين الإيمان والإسلام، والتلازم بين الإيمان والعمل، والتلازم بين الظاهر والباطن، التلازم بين الكتاب والسنة، والتلازم بين العبادة والتقوى، والتلازم بين الشهادتين، والتلازم بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، والتلازم العقلي، والتلازم بين الألفاظ ومعانيها، وغيرها[١].

ومن أبرز التعريفات التي لها تعلق بالأصول العقدية والتفسيرية:

- **(امتناع انفكاك أحد الشيئين عن الآخر)**، أي: أن يكون أحد الأمرين مقتضيا الآخر في الحكم، بحيث لو رفع أحدهما رفع الآخر، ويسمى الأول: الملزوم، والثاني: لازم[٢].
- **(إثبات أحد موجبي العلة بالآخر؛ لتلازمهما)**[٣].

(١) ينظر: **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، لمحمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني(ت: ٧٤٩هـ) تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م، (٣/ ٢٤٩، ٢٦٦)؛ **شرح حديث جبريل - عَلَيْهِ السَّلَامُ - في الإسلام والإيمان والإحسان المعروف باسم كتاب (الإيمان الأوسط)**، لأحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، د. علي بن بخيت الزهراني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع- السعودية، ١٤٢٣ هـ، (ص ٤٤٦)؛ **التفسير الحديث** (مرتب حسب ترتيب النزول)، لدروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة، ١٣٨٣ هـ، (٢/ ٢٥٩).

(٢) ينظر: **درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول**، لأحمد بن عبد السلام، ابن تيمية، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م، (٤/ ٢٠٢)؛ **كتاب المواقف**، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق : د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، ط١ ، ١٩٩٧م، (١/ ٤٤٧)؛ **معجم مصطلحات أصول الفقه**، للدكتور قطب مصطفى سانو، دار الفكر- بيروت - دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م، (ص١٤٥) ؛ **دليل التلازم عن الأصوليين**، للدكتورعبد الله بن أحمد بن عبد الله التوم، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، العدد(٢٠)، إبريل- يونيو، ٢٠١٤م، (ص٧٤).

(٣) المصادر السابقة.

ويثبت التلازم إما بالطرد[1]، أو الاستدلال[2] بثبوت أثر أحد المتلازمين على الآخر[3]. وهما - المتلازمان - إما أن يكونا ثبوتين أو نفيين، أو الأول ثبوت والآخر نفي، أو الأول نفي والآخر ثبوت[4].

ومنشأ التقسيم؛ أن التلازم إنما يكون بين حكمين، وكل واحد منهما إما مثبت أو منفي، وحاصله: إذا كان تلازم تساو فثبوت كل يستلزم ثبوت الآخر، ونفيه نفيه، وإن كان مطلق اللزوم، فثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم، من غير عكس، ونفي اللازم يستلزم نفي الملزوم من غير عكس "وأنه إذا كان بين الشيئين انفصال حقيقي فثبوت كل يستلزم نفي الآخر، ونفيه ثبوته، وإن كان منع جمع، فثبوت كل يستلزم نفي الآخر من غير عكس، وإن كان منع خلو فنفي كل يستلزم ثبوت الآخر من غير عكس"[5].

مفهوم التلازم الجوابي:

تقصد الباحثة من خلال هذا التركيب الإضافي الإشارة إلى أثر التلازم وثمرته في تقرير جواب أحد المتناظرين فيما تلازم من سؤال وجواب، وذلك أن كثيرا من الملحدين

---

(١) يراد به هنا: التلازم بين الشيئين في الوجود، فكلما وجد أحدهما وجد الآخر، ويقابله اصطلاح العكس، أي: انتفاء أحدهما بانتفاء الآخر، ينظر: **كتاب التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، (ص١٤١)؛ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأيوب بن موسى الحسيني، أبو البقاء، الكفوي(ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، (ص١٤٠، ٥٢٩).

(٢) أي: قياس الدلالة؛ لأنه يستدل من وجود أحد المتلازمين على وجود الآخر. ينظر: **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، (٣/ ٢٤٩)، قال في **الإبهاج في شرح المنهاج** "يستعمل القياس على وجه التلازم ففي الثبوت يجعل حكم الأصل ملزوما وفي النفي نقيضه لازما"، ينظر: **الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي المتوفي سنه ٧٨٥هـ)**، لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي، السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥ م، (٣/ ١٦٤).

(٣) ينظر: **موسوعة مصطلحات أصول الفقه**، للدكتور قطب، (١/ ٤٩٣، ٤٩٤)؛ **دليل التلازم عن الأصوليين**، للدكتور التوم، (ص٧٤).

(٤) ينظر: **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، للأصفهاني، (٣/ ٢٥٣، ٢٥٨).

(٥) **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله، الشوكاني اليمني(ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي – دمشق - كفربطنا، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م، (٢/ ١٧٢).

خصوصا والمشركين عموما يغالطون في الجدل مستغلين غفلة المناظر، لخروجه عن مقتضي سياق النصوص ذات الدلالات العقلية، وعدم انضباطه تحت محاورها، فينساقون إلى شبهات المرجفين ويقعون فيها من غير إدراك.

ثانيا: الاستفهام العقدي في سورة الطور:

الاستفهام أحد أساليب الإنشاء عند البلاغيين، وأصله: (فهم) زِيدت عليه الألف والسين والتاء، لغرض الطلب[١].

ويراد به في الاصطلاح: "طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل، بأدوات خاصة"[٢].

وأدواته ثني عشرة أداة، وهي: الهمزة، وهل، ومن، وما، وكيف، وكم، وأين، وأيان، ومتى، وأي، وأنى، وأم[٣].

ثالثا: سورة الطور:

سورة الطور مكية[٤]، وهي سبع وأربعون آية على العد المدني، وثمان وأربعون آية على العد المكي، وتسع وأربعون آية على العد الكوفي والشامي[٥].

---

(١) ينظر: **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، للجوهري، (٥/ ٢٠٠٥)؛ **معجم مقاييس اللغة**، لابن فارس، (٤/ ٤٥٧).

(٢) ينظر: **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، (ص ٧٨)؛ **علم المعاني**، لعبد العزيز عتيق، (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، (ص ٨٨)؛ **مصطلحات في كتب العقائد**، لمحمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار بن خزيمة، ط١، (ص ١٦٦).

(٣) **المراجع السابقة.**

(٤) ينظر: **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير، الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، (٢١/ ٥٦٠).

(٥) ينظر: **البيان في عدّ آي القرآن**، لعثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني(ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، (ص٢٣٣).

وسميت بسورة الطور، واشتهرت به؛ لافتتاحها بقسم الله تعالى بجبل الطور[1]، ومن الشواهد على ذلك، ما رواه محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: «**سمعت رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يقرأ: بالطور في المغرب**»[2].

وهي من السور التي كثر فيه تحقيق الحقائق الغيبية من الخلق والبعث والنشور، وحقيقة ما في الجنة والنار وأهوالها، وتقرير المشركين بأصول التوحيد، ونواقضه، وستكتفي الباحثة بدراسة الجوانب التلازمية للاستفهامات العقدية في السورة، وجواباتها.

(١) ينظر: **مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور المسمى(المقصد الأسمى في مطابقة اسم كل سورة للمسمى)**، لإبراهيم بن عمر بن حسن، البقاعي (ت: ٨٨٥هـ)، مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، (٣/ ٢٨).

(٢) أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب: الأذان، باب: الجهر في المغرب: (١/ ١٥٣)، ح(٧٦٥)؛ ومسلم في **صحيحه** واللفظ له، كتاب: الصلاة، باب: القراءة في الصبح، (١/ ٣٣٨) ح(٤٦٣).

المبحث الأول:

التلازم بين حقيقة القرآن وما جاء به، وعجز المعارضين

يتمثل التلازم اللفظي والعقدي في سورة الطور من خلال تقرير بعض الحقائق التقريرية التلازم ومن هذه المتلازمات حقيقة القرآن الذي هو أصل التشريع، إذ أن لزوم صدقه يستلزم ثبوت كل ما جاء به، ولزوم كذبه يستلزم نفي كل ما جاء به، لذلك حرص الشارع جَلَّجَلَالُهُ على إثبات وتقرير هذه الحقيقة وما يلزمها من الفروع والتفصيلات من خلال الحقيقة التي تحدى بها الله جَلَّجَلَالُهُ البشر وأعجزهم عن الإتيان بمثلها، وهي حقيقة أن القرآن كلامه ووحيه، وليس في مقدور البشر جميعا أن يأتوا بمثله، بمن فيهم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويمكن تفصل بعض صور التلازم الجوابي للسؤال الاستفهامي في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٣﴾ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا صَٰدِقِينَ﴾ [الطور: ٣٣ – ٣٤]، من خلال الآتي:

أولا: التلازم اللفظي بين السؤال الاستفهامي ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ﴾ وجواب الشرط ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا صَٰدِقِينَ﴾.

اللام في قوله تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا﴾؛ للتحدي، وقيل: للتعجيز، وكلاهما جائز لغة ومعنى[(١)].

والفاء واقعة في جواب شرط مقدّر، أي: فإن قالوا اختلقه فليأتوا، ومثله، صفة لحديث،

(١) ينظر: **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل(ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ، (٤/ ١٧٥)؛ **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي، ابن حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ: (٧/ ١١١)؛ **إعراب القرآن وبيانه**، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش(ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص، سوريا، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ط٤، ١٤١٥هـ، (٩/ ٣٣٨).

وإن شرطية، وكان واسمها وخبرها وجواب إن محذوف دلّ عليه ما قبله، أي: إن صدقوا في هذا القول فليأتوا[1]. و(أَم) المتكررة في هذه الآية قيل: للاستفهام، وهو الأظهر، وقيل: بمعنى (بل). قال ابن عطية:"...وحكى الثعلبي عن الخليل أنه قال: ما في سورة (الطور) من (أَم) كله استفهام، وليست بعطف"[2].

وغرض الاستفهام: التقرير، جاء على وجه التقبيح والتوبيخ، واستفهم تعالى مع علمه بهم؛ تقبيحًا عليهم، وتوبيخًا لهم؛ كقول الشخص لغيره: أجاهل أنت؟ مع علمه بجهله[3]، وقيل(أم) بمعنى: (بل) أي: أيدعون أن لهم إلها غير الله يحفظهم، ويرزقهم، وينصرهم. والمؤدى في المعنى والتقرير الجوابي واحد[4].

والتقول: التخلق، والتكلف، ولا يستعمل ذلك إلا في الكذب[5]، فهي عبارة عن كذب مخصوص[6]، أي: تَخَلق القرآن من تلقاء نفسه، وليس الأمر كما زعموا، وهذا ملزوم، واللازم منه أنهم هم الكاذبون، إلا أنْ يأتوا بحديث مثله بالجملة، في نظمه، وحسن بيانه[7]، أو على مراتب التحدي الست، أي: أن يأتوا بمثل كل القرآن، أو عشر سور مفتريات، أو سورة، أو بحديث مثله، أي: ككله أو جزء منه ولو آية، أو أن التحدي في تلك المراتب الأربع، كأن

(١) ينظر: **إعراب القرآن وبيانه**، لدرويش، (٩/ ٣٣٨).

(٢) **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب، ابن عطية الأندلسي(ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ، (٥/ ١٩٢).

(٣) ينظر: **فتح الرحمن في تفسير القرآن**، لمجير الدين بن محمد العليمي المقدسي(ت: ٩٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، دار النوادر، ط١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م، (٦/ ٤٢٨، ٤٢٩).

(٤) ينظر: **فتح القدير**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني(ت:١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ، (٥/ ١٢٢).

(٥) ينظر: **معاني القرآن وإعرابه**، لإبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج(ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٨٨م، (٥/ ٦٥)؛ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، لأبي القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري(ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، (٤/ ٤١٤).

(٦) ينظر: **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٥/ ١٩٢).

(٧) ينظر: **معالم التنزيل في تفسير القرآن(تفسير البغوي)**،لأبي محمد الحسين بن مسعود، البغوي(ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، (٤/ ٢٩٤، ٢٩٥).

يطلب منهم أن يأتي بالمعارضة رجل يساوي رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في عدم التتلمذ والتعلم، أو أن التحدي يشمل الجميع، والذي تقوله – بزعمهم – واحد، فإن قدر محمد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ على نظمه كان مثله قادرا عليه، فيأتي بحديث كذلك المثل[١]، فلزمهم جميعا ما قدر عليه الواحد، وإلزام الجمع بما قدره الواحد ألزم، فلزمهم بالعجز الكذب من كل حال[٢].

ويلزم من تكذيبهم النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وعجزهم عن الإتيان بمثل هذا القرآن، حالين:

- إما أن يكون هناك إله غير الله تعالى، وهو الذي قال هذا الكلام.
- وإما إن يكون صدودهم وتكذيبهم مع عجزهم منشؤه الجحود والطغيان.

فالأول: غير ملزوم ولا متقرر لا عندهم ولا عند غيرهم، قال ابن تيمة: "فإنه لم يُكلّفهم نفس الإحداث، بل طالبهم بالإتيان بمثله؛ إما إحداثاً، وإما تبليغاً عن الله، أو عن مخلوق، ليظهر عجزهم عن جميع الجهات"[٣].

والثاني: لازم متقرر؛ لذلك قال تعالى: ﴿...فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام:٣٣][٤].

(١) ينظر: **الكشاف**، للزمخشري، (٤/ ٤١٤)؛ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لأحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية، تحقيق: علي بن حسن، وآخرون، دار العاصمة – السعودية، ط٢، ١٩٩٩م، (٦/ ٢٧٣).

(٢) ينظر: **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣، ١٤٢٠ هـ، (١٧/ ٢٥٥).

(٣) **النبوات**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد، ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف – الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م، (٢/ ١٠٧٢).

(٤) **المرجع السابق**، (١/ ٦٠٥).

ثانيا: التلازم العقدي، والتقرير الجوابي اللازم من تقرير حقيقة القرآن:

يلزم من عجز المشركين والملحدين عن تكذيب النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وإنكار أن هذا القرآن كلام الله ووحيه، متلازمات كثيرة، منها، مناقضة الإيمان بالله تعالى ووجوب وجوده، وتكذيب النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، والتكذيب بالكتب المنزلة كالتوراة والإنجيل والزبور، وغيرها، وهذا الإنكار يلازمه إنكار وجود التوراة والإنجيل، التي تقرر للمشركين أن اليهود والنصارى كانوا عليها، وأنها منزلة من عند الله وإن كان قد شابها التحريف والتبديل.

وهذا في عمومه مناف للفطرة، ومخالف لمدلولات العقل، إذ أنهم يقرون بإنزال الكتب على موسى وعيسى عَلَيۡهِمَاٱلسَّلَامُ، وفي ذات الوقت ينكرون نزول القرآن على النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، فخالفوا الفطرة المستوجبة للزوم إرسال الخالق تَبَارَكَوَتَعَالَىٰ الأنبياء، وإنزال الكتب عليهم، ولذلك قرر القرآن نتيجة التلازم بين حقيقة القرآن وصدقه في جميع ما أخبر من خلال تقرير بعض المتلازمات، منها:

- ما دام أن القرآن كلام الله ووحيه، فإنه ليس بمقدور أحد غيره أن يأتي بمثله ولو بسورة، أو آية، قال تعالى: ﴿ قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأۡتُواْ بِمِثۡلِ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ لَا يَأۡتُونَ بِمِثۡلِهِۦ وَلَوۡ كَانَ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٖ ظَهِيرٗا ﴾[الإسراء:٨٨]، وقال: ﴿ لَّا يَأۡتِيهِ ٱلۡبَٰطِلُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَلَا مِنۡ خَلۡفِهِۦۖ تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ ﴾[فصلت:٤٢]، وقال: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴾[البقرة:٢٤]. فقرر عدم استطاعتهم، فلزمهم الجواب على هذه النداءات ابتداءً، ولزمنا طلب الجواب عنها، أو تقريرهم بأن:

- القرآن شرع الله وحكمه، فلزوم تقرير ذلك يستوجب تقرير صدق النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وما جاء به وبلغنا إياه من الكتاب والسنة، وعدم الفصل بينهما.

- القرآن كلام الله جَلَّجَلَالُهُ، وليس بمقدور النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ الإتيان بمثله، ولا ينبغي

لـه ذلـك، فهـذا ملـزوم، قـرره النبـي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، وصرح بـه، ولم يـرو عنـه أنـه زعـم أنـه مـن عنـد نفسـه، ولا أن بقدرتـه الإتيـان بمثلـه، قـال تعـالى: ﴿وَإِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِمۡ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٖ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا ٱئۡتِ بِقُرۡءَانٍ غَيۡرِ هَٰذَآ أَوۡ بَدِّلۡهُۚ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۖ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ [يونس:١٥]، فإلزامهـم إيـاه بالتقـول عـلى الله وأنـه جـاء بـه مـن جهـة نفسـه مـع أنـه كلام عـربي، وهـم رؤوس العـرب وفصحاؤهـم والممارسـون لجميـع الأوضـاع العربيـة مـن نظـم ونثـر، يلزمهـم الإتيـان بمثلـه وهـم الجمـع، وهـو الـذي لبـث فيهـم ثلاثـا وعشريـن سـنة، تحداهـم فيهـا جميعـا أن يأتـوا بمثلـه وهـم جمـع كثـير، جـنٌ وإنـس، ولهـم أجـل غـير مسـمى، وقـد مـرت عليهـم العصـور والدهـور مـن غـير اسـتجابة، وقـد تبـدى عجزهـم، فمـن بعدهـم مـن بـاب أولى ومـن سـواهم كذلـك[(١)].

- أن تقريـر جميـع مـا سـبق، ولزومـه، يسـتلزم عـلى المؤمنـين الاستمسـاك بالقـرآن والعـض عليـه بالنواجـذ، في أحكامـه وتشريعاتـه، وأوامـره ونواهيـه، وحتـى في أسـاليبه الحواريـة والخطابيـة، والجدليـة. قـال الآمـدي: "وحيـث التزمـوا مـا ذكرنـاه من المضـار الموافقـة والمخالفـة دلّ عـلى عجزهم عـن المعارضـة قطعـا؛ نظـرا إلى العـادة. وإذا ثبتـت هـذه القواعـد، واسـتقرّت هـذه المقدمـات؛ لـزم أن يكـون محمـد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ رسـولا" [(٢)]. وذلـك أنـه جعـل القـرآن دليـلاً عـلى نبوتـه، والدليـل متـى عـورض بمثلـه بطـل عملـه فيسـقط الاحتجـاج بـه، وليـس لهـم ذلـك[(٣)].

---

(١) **الجـواب الصحيـح لمـن بـدل ديـن المسـيح**، لابـن تيميـة (٥/ ٤٢٣)؛ **فتـح القديـر**، للشـوكاني (٥/ ١٢٠)؛ **معـارج القبـول بـشرح سـلم الوصـول إلى علـم الأصـول**، للحافـظ بـن أحمـد بـن عـلي الحكمـي (ت: ١٣٧٧هـ)، تحقيـق: عمـر بـن محمـود أبـو عمـر، دار ابـن القيـم – الدمـام، ط١، ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م، (٣/ ١١٠٠)؛ **شرح العقيـدة السـفارينية (الـدرة المضيـة في عقـد أهـل الفرقـة المرضيـة)**، لمحمـد بـن صالـح بن محمـد العثيمـين (ت: ١٤٢١هـ)، دار الـوطـن للنـشر – الـرياض، ط١، ١٤٢٦ هـ، (١/ ٥٣٩).

(٢) **أبـكار الأفـكار في أصـول الديـن**، لعـلي بـن محمـد بـن سـالم التغلبـي، أبـو الحسـن، الآمـدي(ت: ٦٣١هـ)، تحقيـق: أ. د. أحمـد محمـد المهـدي، دار الكتـب والوثائـق القوميـة – القاهـرة، ط٢، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤م، (٤/ ٨٦).

(٣) ينظـر: **اسـتخراج الجـدال مـن القـرآن الكريـم**، لعبـد الرحمـن بـن نجـم بـن عبـد الوهـاب الجـزري السـعدي(ت: ٦٣٤هـ)، تحقيـق: د. زاهـر بـن عـواض الألمعـي، مطابـع الفـرزدق التجاريـة، ط٢، ١٤٠١ هـ، (ص١١٧).

بل إنه قد أُثر عنهم أجوبة تقريرية على صدق القرآن، وأنه ليس من كلام البشر، فعن عكرمة في قصة الوليد بن المغيرة – وكان زعيم قريش في الفصاحة – أنه قال للنبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: «**اقرأ علي، فقرأ عليه:** ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل:٩٠]، **قال: أعد، فأعاد** صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ **فقال: والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر، وإن أسفله لمغدق، وما يقول هذا بشر، ثم قال لقومه: والله، ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئا من هذا، والله إن لقوله الذي يقول لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى، وإنه ليَحْطِمُ ما تحته**»[(١)].

فهؤلاء من نقل عنهم الجواب التقريري مع كفرهم وجحودهم، وأما الذي أدركوا الحق وصدقوا به من فصحاء العرب وبلغائها فأكثر من أن يحصروا، بل إن صدق التعبير فإن أكثر من أسلم في أول أمر الإسلام من أصحاب رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إنما أسلم لسماعه القرآن، وتقريره بعدم القدرة على منازعته، والإتيان بمثله، وسأضرب لذلك ثلاثة أمثال لِمَثَل هؤلاء، وهي:

- حادثة إسلام الطفيل بن عمرو الدوسي رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ حين قدم مكة وأقنعه كبراء قريش بأن لا يسمع لرسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ – وكان الطفيل رجلاً، شريفاً، شاعراً، لبيباً – ولكنه عند الكعبة سمع بعض القرآن فتبع النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ إلى بيته وسمع منه المزيد، وقال: «**فلا والله**

(١) رواه البيهقي في **الاعتقاد**، (ص ٢٦٨)؛ وقال العراقي: " قال العراقي: ذكره ابن عبد البر في **الاستيعاب** بغير إسناد، ورواه البيهقي في **الشعب** من حديث ابن عباس بسند جيد إلا أنه قال الوليد بن المغيرة بدل خالد بن عقبة وكذا ذكره ابن إسحاق في **السيرة** بنحوه»، **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، استِخرَاج: أبي عبد اللهَّ محمود بن محمد الحَدّاد (١٣٧٤هـ)، دار العاصمة – الرياض، ط١، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م، (٢/ ٦٨٧)؛ وصححه الحاكم في **المستدرك**، قال:"هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي؛ **المستدرك على الصحيحين**، لمحمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم، المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية –بيروت، ط١، ١٤١١ – ١٩٩٠م، (٢/ ٥٥٠).

وينظر: **أسباب نزول القرآن**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي(ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح – الدمام، ط٢، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م، (ص ٤٤٧).

ما سمعت قولاً قط أحسن منه ولا أمراً أعدل منه، فأسلمت...»[١].

- حادثة إسلام جبير بن مطعم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها قوله: «**سمعت النبي** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يقرأ في المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية:** ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴿٣٦﴾ أَمْ عِندَهُمْ خَزَائِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ ...﴾ [الآيات ٣٥-٣٧] **من سورة الطور. كاد قلبي أن يطير**»[٢].

- حادثة إسلام أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيها أن أخاه أنيساً قال له: «**لقيت رجلاً بمكة يزعم أن الله أرسله، يقولون، شاعر، كاهن، ساحر- وكان أنيس أحد الشعراء - لقد سمعت قول الكهنة فما هو بقولهم، ولقد وضعت قوله على أقراء الشعر فما يلتئم على لسان أحد بعدي أنه شعر، والله إنه لصادق وإنهم لكاذبون، فأتى أبو ذر مكة وسمع من رسول الله** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **وأسلم**»[٣].

فهذه الحوادث - وأشباهها كثير- ملزومات، ومتقررة بالإجماع، فيلزم منها نفي وإنكار تكذيب المشركين والملحدين لحقيقة القرآن وما جاء به، فإن تسليم الغالبية المطلقة

من فصحاء العرب وانقيادهم للقرآن ملزمة للأصوات الشاذة التي كانت تدعوا إلى إنكاره وتكذيب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بقرينة عجزهم عن الإتيان بمثله من جهة، ومن جهة أخرى تهافت محاولات بعضهم الإتيان بمثله، حتى بلغ الحال بهم أن استقبح تلك المحاولات أنصارها، فيكم بفصحاء العرب وبلغائهم.

---

(١) رواه البيهقي في **دلائل النبوة**، (٥/ ٣٦١)، تحقيق: د. عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية - ودار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أصل هذه الحادثة حديث أخرجه البخاري في **صحيحه**، كتاب: الأنبياء، باب: قصة إسلام أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (٣/ ١٢٩٤) ح(٣٣٢٨)، ومسلم في **صحيحه**، كتاب: فضائل الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، باب: من فضائل أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (٤/ ١٩١٩) ح(٢٤٧٣).

المبحث الثاني:
التلازم العقدي بين نشأة الخلق ووجوب وجود الخالق

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تلازم التقرير بوجوب وجود الخالق، وانتفاء صفة الإيجاد عن غيره:

تعرضت النصوص القرآنية لعقائد بعض أهل الشرائع والعقائد السابقة بأساليب متنوعة، ومن أكثرها شيوعا التلازم بين الملزوم واللازم، فخاطب القرآن الملاحدة المعطلة الذين ينكرون الخالق بأسلوب مجمل في مواضع ومفصلٍ في مواضع أُخَر، ومن أكثر الآيات التي تلازمت فيها الدلالات العقدية ما جاء من السؤالات الاستفهامية في سور الطور، حيث تعددت صور التلازم بين الملزومات الفطرية وبين لوازمها العقلية، ومن أبرز هذا ما كان فيه تلازم الخلق، والتفاوت بين الخالق والمخلوق، في الملك والسيطرة، والتدبير، والتفرد، والعلم، والحكمة، والربوبية، واستحقاق الألوهية، وهي على النحو الآتي:

أولاً: تلازم الخلق ووجود الخالق: كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥].

فالخلق موجودون، مشاهدون، فهذا ملزوم فطرة وعقلا، فلزم من ذلك وجود خالق، وهذا التلازم على وجهين[1]:

(١) ينظر: **الرد على المنطقيين**، لأحمد بن عبد الحليم، ابن تيمية الحراني الحنبلي(ت: ٧٢٨هـ)، دار المعرفة- بيروت، لبنان، (ص٢٥٢-٢٥٣)؛ **منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين**، للدكتور مصطفى محمد حلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ، (ص ٢٤٠).

الأول: أن يكونوا قد خُلقوا من غير خالق، أو من غير مادة يخلقون منها.

والثاني: أن يكونوا هم الخالقين، فخلقوا أنفسهم ابتداءً قبل أن يوجدوا.

والوجهان يستحيلان فطرة وعقلا، فإنه لازم لكل مُحدَث من مُحدِث، فلزم ذلك أن يكون لهذه العوالم خالقا مقتدرا. قال ابن أبي العز: "...ومعلوم أن الشيء المحدث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم لا يكون موجودا بنفسه، بل إن حصل ما يوجده، وإلا كان معدوما، وكل ما أمكن وجوده بدلا عن عدمه، وعدمه بدلا عن وجوده، فليس له من نفسه وجود ولا عدم لازم له"(١).

وقال ابن تيمية: "ذكر الدليل بصيغة استفهام الإنكاري ليبين أن هذه القضية التي استدل بها فطرية، بديهية، مستقرة في النفوس، لا يمكن إنكارها. فلا يمكن لصحيح الفطرة أن يدعي وجود حادث بدون محدث أحدثه، ولا يمكنه أن يقول هو أحدث نفسه"(٢).

ثانيا: تلازم تنافي التعدي في الخلق:

بعد أن قرر القرآن تلازم عجز الإنس والجن عن أن يأتوا بمثل هذا القرآن، قررهم أيضا بحقيقة وجودهم ولزوم وجود خالق لهم، وانتفاء ذلك كله عنهم، ثم أردف هذين التلازمين بتلازم آخر أكبر منهما، فنقل الخطاب الاستفهامي التقريري إلى خلق السموات والأرض، فقال جل جلاله: ﴿ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور:٣٦]، غير أنه قررهم في هذه الآية بحقيقتين:

(١) **شرح العقيدة الطحاوية**، لمحمد بن علاء الدين علّي بن محمد، ابن أبي العز الأذرعي(ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط١، ١٤١٨ هـ، (ص ٦٦).

(٢) **الرد على المنطقيين**، لابن تيمية، (ص٢٥٢، ٢٥٣)؛ **منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين**، للدكتور مصطفى محمد حلمي، (ص٢٤٠).

الأولى: عجزهم عن خلق السموات والأرض، إذ العجز عن خلقهما أظهر منه في عجزهم عن خلق أنفسهم.

والثانية: يقينهم وتقريرهم بهذا العجز، وهم في ذلك على قسمين، مقرين بخلق الله تعالى للسموات والأرض، وربوبيته، ومنكرين لذلك[1].

فأما المقرين بذلك من المشركين، فقد نص القرآن على تقريرهم، فقال: ﴿ قُل لِّمَنِ ٱلۡأَرۡضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلۡ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبۡعِ وَرَبُّ ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلۡ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيۡهِ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴾[المؤمنون:٨٤-٨٩]، وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾[العنكبوت:٦١]. وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ ﴾[الزمر:٣٨]، وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾[الزخرف:٩]. ولم يؤثر عنهم أنهم كذّبوا القرآن في هذا التقرير، أعني ما نقله القرآن من حقائق أنفسهم وتقريرهم بأن الله تعالى هو الخالق لهم وللسموات والأرض ومن فيهن. فلزم من ذلك صدقه من هذه الجهة، وكذبهم في الادعاء.

وأما المنكرين، فتقرر إقرارهم بذلك عقلا، وتلازما مع الدليل: قال ابن تيمية "...فلا يمكن لصحيح الفطرة أن يدعي وجود حادث بدون محدث أحدثه، ولا يمكنه أن يقول هو أحدث نفسه"[2]. والإنسان والسموات والأرض، وما بينهما محدثات، فيبقى اللازم أن لهن خالقا حكيما عليما، إلى أن تقوم الحجة على خلاف ذلك، ولا حجة لهم في ذلك ابتداء وانتهاء[3].

---

(١) يرى ابن تيمية أن الحقيقة المعتبرة في كل دليل هو (اللزوم)، فمن عرف أن هذا لازم لهذا استدل بالملزوم على اللازم بغير ذكر لفظ اللازم ولا تصور معنى هذا اللفظ. ينظر: **الشرك في القديم والحديث**، لأبي بكر محمد زكريا، مكتبة -الرشدالرياض، السعودية، ط١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، (١/ ٧٠٤، ٧٠٥).

(٢) **الرد على المنطقيين**، لابن تيمية: (ص٢٥٢، ٢٥٣)؛ **منهج علماء الحديث**، للدكتور مصطفى، (ص٢٤٠).

(٣) ينظر: **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، للدكتور غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية- جدة، السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، (٢/ ١٠٩١).

قال ابن تيمية: "... فالإمكان والحدوث متلازمان، فكل محدث ممكن، وكل ممكن محدث، والفقر ملازم لهما، فلا تزال مفتقرة إليه، لا تستغني عنه لحظة عين، وهو الصمد الذي يصمد إليه جميع المخلوقات، ولا يصمد هو إلى شيء، بل هو - سبحانه- المغني لما سواه»[(١)].

وقال ابن القيم: "وإذا بطل القسمان -أنهم لم يخلقوا من العدم ولم يخلقوا أنفسهم- تعين أن لهم خالقاً وفاطرًا فطرهم؛ فهو الإله الحق الذي يستحق عليهم العبادة والشكر، فكيف يشركون به إلهًا غيره وهو وحده الخالق لهم»[(٢)].

وهذه المتلازمات الثلاث - أم خلقوا من غير شيء، أم هم الخالقون، أم خلقوا السماوات والأرض- أمور مرتبة كل واحد منها يمنع من إنكارها القول بالوحدانية والحشر، فقررهم بها لعلتين، **الأولى**: كثرة تعللهم بهذه العلل لإنكار البعث والنشور. **والثانية**: تلازم هذه الثلاث، فانتفاء الواحدة يلزمه نفي الجميع، ولزوم الواحدة منها يلزمه ثبوت الجميع، بل وجميع متقررات التوحيد ولوازمه، ويدل على ذلك أن الله تعالى ختم الاستفهامات التي في هذه السورة بقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور: ٤٣][(٣)].

(١) **شرح الأصبهانية**، لأحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج - الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ، (ص ٦٢)؛ وينظر: **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، لأبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي(ت: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها- دمشق، ط٢، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، (١/ ٤٤، ١١٨).

(٢) **الشرك في القديم والحديث**، (٢/ ١٣٤٦)؛ **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، لطاهر بن محمد الأسفراييني أبو المظفر(ت:٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان، ط١، ١٩٨٣م، (ص١٥٤)؛ **معارج القبول بشرح سلم الوصول**، (١/ ٩٩، ١٠٠)؛ **تقريب التدمرية**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي - الدمام، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ، (ص ٣٤).

(٣) ينظر: **مفاتيح الغيب**، للفخر الرازي، (٢٨/ ٢١٦، ٢١٧).

ثالثا: تلازم التفاوت بين صفات الخالق والمخلوق، في الملك، والتدبير، والسيطرة وغيرها:

بعد تقرير الدلالات التلازمية لعدم قدرة الإنسان على ابتداء خلق أنفسه، ولزوم ذلك عدم قدرتهم جميعا على خلق السموات والأرض، وخصص من الأشياء السموات والأرض لعظمها، ثم حكم عليهم بأنهم لا يوقنون ولا ينظرون نظرا يؤديهم إلى اليقين، انتقل الاستدلال العقلي في السورة إلى تقرير حقيقة عظيمة وركن من أركان التوحيد، وهي حقيقة التفاوت والاختلاف وعدم التماثل في الصفات بين الخلق والخالق على العموم[1]، فقال تعالى: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴿٣٧﴾ أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ فَلْيَأْتِ مُسْتَمِعُهُم بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ﴿٣٨﴾ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴿٣٩﴾ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ ﴿٤٠﴾ أَمْ عِندَهُمُ ٱلْغَيْبُ فَهُمْ يَكْتُبُونَ ﴿٤١﴾ أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا ۖ فَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هُمُ ٱلْمَكِيدُونَ ﴾ [الطور:٣٧-٤٢]، فبيّن أن وجود الخالق ملزوم، والقدرة على الخلق والإعادة، وحاجة المحدَث إلى محدِث، لازم، وهذا الأصل معلوم بضرورة العقل؛ فالمحدَث لا بُدّ له من محدِث لا يفتقر إلى غيره؛ وهو الله تعالى.

يقول ابن تيمية: "...معلوم بضرورة العقل أنّ المحدَث لا بُدّ له محدِث، وأنّه يمتنع تسلسل المحدثات باتّفاق العقلاء؛ وذلك بأن يكون للمحدث محدث، وللمحدث محدث إلى غير غاية، وهذا يسمى تسلسل المؤثّرات، والعلل، والفاعليّة، وهو لا يزول إلاّ بمحدِث أزليّ لا يحتاج إلى غيره"[2].

فلزم من هذا أن يتفرد الخالق عن المشابهة والمماثلة من جميع النواحي في كل شيء وخصوصا في الصفات العليا، كما تقرر هنا من تفرده بالسيطرة، وامتلاكه خزائن كل شيء، وغلبته لكل مخلوق، واستغنائه عما سواه، وكذلك تفرده بالوحدانية، والصمدية، وانتفاء الأولاد والبنات

(١) ينظر: **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٥/ ١٩٢).

(٢) ينظر: **آثار المثل الأعلى**، للدكتور عيسى بن عبد الله السعدي، مجلة جامعة أم القرى، ج(١٥) ع(٢٦)، صفر، ١٤٢٤هـ، (ص٨).

عنه؛ لانتفاء حاجته إلى ذلك لزوما، وانتفاء التسلسل فهو الأول والآخر، لم يتخذ صاحبة ولا ولد، ولا ينبغي له ذلك، وكذلك علمه للغيب، وإحاطته بكل شيء، ونحوها من الصفات التي أثبتها الله جَلَّجَلَالُهُ لنفسه، وأثبتها له نبيه صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، وسيأتي بيان بعض صور ذلك في المطلب التالي[1].

المطلب الثاني: التلازم العقدي بين توحيد الربوبية والألوهية:

من خلال لوازم السؤالات الاستفهامية وجواباتها، وما تقرر من التلازمات العقدية، وتبْيِين عجز البشر عن تقرير أي لازم من لوازم الربوبية، على وجه الخصوص، تَوجّه الخطاب القرآن إلى التدرج في تقرير لوازم أخرى، كتلازم قدرة الخالق وما يجب أن يكون عليه، في إشارة إلى انتفاء عامل الصدفة في الإيجاد، ولزوم ذلك لعدم التدبير والسيطرة، حيث إن الصدفة -عند القائلين بها- قد أوجدت كل هذه المخلوقات، فلزم من ذلك وجهين: إما أنها أوجدت ذلك، فهي تسيره وتدبر أمره، وهذا منتف فطرة وعقلا ولزوما.

وإما أنها ليس لها القدرة على تدبيره وتصريفه، فلزم ذلك أن هذا الكون المنتظم له من ينظم شؤونه، ويدبر الأقدار والأرزاق فيه، فلزم ذلك أن يكون هو الخالق وليس الصدفة أو العدم، وفيما يأتي بيان سياق الآيات وما فيها من متلازمات:

- **السيطرة على هذا الكون الفسيح وما فيه**، وتملك خزائن ملكوت كل شيء واستغناء الخالق عن غيره، قال تعالى: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ ﴾[الطور:٣٧]، قيل: معنى ذلك الأرباب، وقيل: المتولون لأمر الكون، أي: المسلطون، المتسلطون، الجبارون، المتكبرون على الله المحاسبون للخلائق؛ وذلك أن المسيطر في كلام العرب الجبار، المتسلط، وقيل: من يسطرون

(١) ينظر: **شرح الأصبهانية**، لابن تيمية، (ص٦٢)؛ **لوامع الأنوار البهية**، السفاريني، (١/ ٤٤، ١١٨).

المقاديـر والأرزاق، فهـم يتصرفـون في الملـك، وبيدهـم مفاتيـح الخزائـن[1].

وقـال أهـل المعـاني: هـذا عـام في جميـع مقـدورات الخالـق، وضرب لهـا المثـل بالخزائـن؛ لأن الخِزانـة بيـت مهيـأ لجَمْـع أنـواع مختلفـة، ومقدوراتـه كالخزائـن التـي فيهـا مـن كل أجنـاس المعـاني لا نهايـة لـه[2]. وقيـل: أم عندهـم الاسـتغناء عـن الله في جميـع الأمـور؛ لأن المـال والصحـة والقـوة وغـير ذلـك مـن الأشـياء، كلهـا مـن خزائـن الله[3].

فهـذه المتقـررات ملزومـة، دل عليهـا العقـل والحـس والـشرع، فلـزم مـن انتفائهـا عنهـم، انتفـاء الخلـق عنهـم، وانتفـاء الربوبيـة، ولـزم أيضـا مـن انتفـاء ذلـك عنهـم انتفـاء الألوهيـة كذلـك. فـإذا أقـروا بذلـك لزمتهـم الحجـة، وهـم لا يدعـون ذلـك، فلزمتهـم الحجـة لعلـة التـلازم، ولهـذا أعـرض عنهـم فقـال: ﴿بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾[الطـور:٣٦]، أي: ليسـوا عـلى يقـين مـن الأمـر، وإنـما يخبطـون في ظلـمات الشك[4].

- **انتفـاء علـم الغيـب عنهـم بجميـع صـوره، الواجـب والمكتسـب**، أي: انتفـاء صفـة العلـم عنهـم لضعـف خلقتهـم، وانتفـاء علـم الغيـب بملكـوت الأشـياء وأسرارهـا، فإنهـم لا يسـتطيعون بلـوغ السـماء والاسـتماع إلى الملأ الأعـلى، فيأتـوا بمثـل مـا أتـى بـه محمـد صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ، كـما في قولـه تعـالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ سُلَّمٞ يَسۡتَمِعُونَ فِيهِۖ فَلۡيَأۡتِ مُسۡتَمِعُهُم بِسُلۡطَٰنٖ مُّبِينٍ﴾[الطـور:٣٨]، وفي الآيـة صورتـان مـن صـور التـلازم:

الأولى: تـلازم عجزهـم عـن الإتيـان بمثـل هـذا القـرآن ولـو اجتمعـوا لـه، مـما يتوافـق عليـه لسـان شـعرائهم وبلغائهـم، وقـد سـبق بيـان ذلـك في مطلـع هـذا البحـث.

(١) ينظر: **جامع البيان**، للطبري، (٢٢/ ٤٨٢)؛ **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، (٥/ ٦٦)؛ **معالم التنزيل**، للبغـوي، (٤/ ٢٩٥).
(٢) المصادر السابقة.
(٣) ينظر: **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٥/ ١٩٢)؛ **معالم التنزيل**، للبغوي، (٤/ ٢٩٥).
(٤) ينظر: **فتح القدير**، للشوكاني، (٥/ ١٢١).

والثانية: إقرارهم أنه من عند الله فلزمهم لمعارضته أن يرتقوا إلى السماء فيأتوا بمثله ليعارضه، فإن من اللوازم أن المُعارِض لا يقل رتبة عن المُعارَض، وإلا لم تقم به الحجة.

والثالثة: إن عجزهم عن الصورتين - الأولى والثانية - يستلزم أن القرآن وكل ما أخبر به دلائل على نبوته صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والرابعة: إن عدم قدرتهم على ذلك وتكذيبهم للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وجحودهم البينات الواضحات، يستلزم استحقاق المولى جل جلاله وتقدست أسماؤه للتفرد بالربوبية والألوهية، ولذلك انتقل الخطاب بعدها إلى تقرير استغناء الخالق تَبَارَكَ وَتَعَالَى عن الولد من البنين والبنات، كما سيأتي.

- **تلازم التفرد بالربوبية والألوهية مع الاستغناء عن البنين والبنات:**

انتفاء جميع ما قرره النص القرآني من الملزومات في هذه السورة وما جاء من تفصيلاته في مواضع أخرى من القرآن، ابتداء بتقرير حقيقة القرآن، وحقيقة تفرده سبحانه وتعالى بخلق الإنسان، وتلازم عجزهم عن ذلك؛ لعجزهم عن خلق السموات والأرض، وعدم امتلاكهم خزائن ملكوت كل شيء، وجهلهم بالمغيبات، الظاهرة والباطنة، قررهم سبحانه وتعالى بعدة متلازمات تدل على خرصهم وكذبهم، ومن أبرز هذه المتلازمات العقدية ادعاؤهم أن له البنات - سبحانه - ولهم البنون، فتلازم مع هذا الادعاء لوازم أخرى، وهي كالآتي:

الأولى: احتياجه سبحانه وتعالى لغيره ولو بصورة من الصور، كاحتياج الناس والخلائق للوالد والولد، ونحوها.

فلزمهم بهذا الادعاء الإتيان بسلطان مبين، وقد ثبت وتقرر عجزهم، فلزم ذلك كذبهم، من هذه الجهة.

● **تلازم احتياج الولد - البنات - للوالدة**، والله جَلَّجَلَالُهُ لم يتخذ صاحبة ولا ولد، وهو الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد.

فلزمهم من هذه الصورة ما لزمهم من البينة في التي من قبلها، وقد تقرر كذبهم وبطلان حجتهم، من هذه الجهة.

والثانية: **أن يكون بينه سبحانه وتعالى وبين الجنة نسبا**، كما نص القرآن على ذلك في سورة الصافات[1] وغيرها، فلزم من ذلك انتفاء صفة القدم عن الجن، ورفعهم إلى منزلة الخالق، أو تنزيل قدر الخالق إلى منزلتهم، **والأول: باطل قطعا، والثاني: أشد بطلانا**، فإن اللازم أن يتفرد الخالق عن النظير والشبيه والكفؤ، وهذا ما تقرر من سياق السؤالات الاستفهامية هنا، ولوازم جواباتها، ونظائرها في مواضع أخرى من القرآن.

المبحث الرابع:
تلازم جوابات السؤالات الاستفهامية لتوحيد الألوهية

بعد أن نبه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على تقريرات الحقائق السابقة وجواباتها التبكيتية[2]، تدرج إلى حقيقة عظيمة هي مقصد ذلك كله، وهي إفراده تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ بالألوهية وإخلاص العبادة، إذ إن كثيرا من المشركين كانوا يقرون بربوبيته سبحانه وتعالى مع ما في معتقداتهم من شوائب الشرك في ذلك؛ ولذلك قال في نهاية الآيات الاستفهامية في السورة: ﴿أَمْ لَهُمْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الطور:٤٣].

(١) قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٥٨].
(٢) ينظر: المباحث السابقة من هذا البحث.

فأنكر عليهم ذلك أشد الإنكار بعد أن بيّن لهم بطلان كل احتمال يرد في الخاطر[١]، ثم تلا ذلك كله بتنزيه نفسه سبحانه وتعالى عن إشراكهم في ألوهيته خصوصا، وجميع الافتراءات التي قررهم بها عموما، فقال: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ [الطور:٤٣][٢]. قال ابن عطية: "ثم نزه تعالى نفسه عما يشركون به من الأصنام والأوثان، وهذه الأشياء التي وقّفهم تعالى عليها حصرت جميع المعاني التي توجب الانتخاء والتكبر والبعد من الائتمار، فوقفهم تعالى عليها، أي: ليست لهم ولا بقي شيء يوجب ذلك إلا أنهم قوم طاغون»[٣].

ويلزمه عن هذا التنزيه لوازم أخرى، قال أهل اللغة: (سبحان) اسم علم على التسبيح، و (ما)[٤] إما مصدرية، بمعنى: أي: عن إشراكهم، وإما: خبرية، أي: عن الذين يشركون. فلزم على هذا احتمالان:

الأول: إما أن يكون تنزيها له سبحانه عن الولد؛ لأنهم كانوا يقولون: له البنات، فنزه نفسه عن البنين والبنات جميعا.

والاحتمال الثاني: أن يكون عن مثل الآلهة، أي: سبحانه الله عن مثل ما يعبدونه[٥]. وكلا الاحتمالين ملازم للآخر.

وأما ملازمة التنزيه للخالق، وإعادة ذكر التوحيد، وتخصيصه بالألوهية أن ما يشركون معه من الآلهة إما ناقص لا يملك ضرا ولا نفعا؛ فهو لا يصلح للألوهية لنقصه، أو كامل

(١) ينظر: **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م، (٧/ ٤٣٨).

(٢) ينظر: **زاد المسير في علم التفسير**، لعبد الرحمن بن علي، ابن الجوزي(ت: ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢ هـ (٤/ ١٨١)؛ **الشرك في القديم والحديث** (٢/ ١٤٢٣، ١٤٢٤).

(٣) **المحرر الوجيز**، لابن عطية، (٥/ ١٩٣).

(٤) في قوله تعالى: ﴿عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾.

(٥) ينظر: **اللباب في علوم الكتاب**، لعمر بن علي بن عادل، النعماني(ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩ هـ، (١٨/ ١٤٦).

مساو للإله الحق - تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ- من كل وجه، فيلزم فساد العالم بدليل التمانع أو تركيب، قال تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء:٢٢]، وقال: ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [المؤمنون:٩١]، وكلاهما باطل؛ فإذن لا شريك له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا كاملا ولا ناقصا، والآية إنما دلت على تنزهه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عن الشريك[١].

فكان هذا التقرير آخر ما تقرر من اللوازم؛ وذلك أن الإشراك بالله أجمع الضلال فينطوي تحته ما دونه، وما يسوق إليه، أو يستلزمه[٢].

قال ابن عاشور: "..فلما كان ما نعي عليهم من أول السورة ناقضا لأقوالهم ونواياهم، وكان ما هم فيه من الشرك أعظم لم يترك عدّ ذلك عليهم من اشتهاره بعد استيفاء الغرض المسوق له الكلام لهذه المناسبة، ولذلك كان هذا المنتقل إليه بمنزلة التذييل لما قبله؛ لأنه ارتقاء إلى الأهم في نوعه والأهم يشبه الأعم فكان كالتذييل"[٣].

(١) ينظر: **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، لسليمان بن عبد القوي بن عيد الكريم، الطوفي(ت: ٧١٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٥م، (ص ٦٠٥).

(٢) ينظر: **التحرير والتنوير(تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور(ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية - تونس، ١٩٨٤ هـ، (٢٧/ ٧٨).

(٣) **التحرير والتنوير**، لابن عاشور، (٢٧/ ٧٨).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد أن منّ الله علي بإتمام هذه الصفحات التي أسأل الله العظيم ثوابها فيما أحسنت، وعفوه فيما غَفَلْت عنه وأخطأت، تبدى لي أن أدون أبرز ما توصلت إليه من النتائج والتوصيات وهي كالآتي:

أولا: أهم النتائج:

- وجود علاقة تلازمية للمسائل العقدية في سورة الطور جاءت على صور سؤالات استنكارية تقريرية، تدور في مجملها حول أبرز المسائل العقدية - الربوبية، الألوهية، الأسماء والصفات -، وغيرها.

- تلازمت صور التقرير الجوابي للاستفهام العقدي تلازما تدرجيا، مبتدئة بتقرير حقيقة القرآن، ومن ثم بناء الاستدلال العقلي على ما قرره السياق القرآني من جوابات السؤالات المتلاحقة.

- كان هناك تلازمات كثيرة مترابطة ارتباطا وثيقا بعضها ببعض، وخاصة التقريرات العقدية، وتقرير العلاقة بين الخلق والخالق، وتفاوت الصفات بين الخالق والمخلوق، وكذلك التلازم بين توحيد الربوبية والألوهية.

- كان للتقرير الجوابي الملازم للاستفهام العقدي أثر كبير في تقرير التوحيد، فأسلم على إثر ذلك كثير من الصحابة رضوان الله عليهم، وكذلك من لاحقيهم إلى يومنا هذا.

- تنوع المنهج العقلي في القرآن لتقرير مسائل العقيدة، ومن تلك المناهج التلازم الجوابي للاستفهام العقدي إما بالطرد والعكس، أو الاستدلال بثبوت أثر أحد المتلازمين على الآخر ثبوتا أو نفيا، أو ثبوت أحدهما ونفي الآخر.

ثانيا: أبرز التوصيات والمقترحات:

- دراسة صور التلازم الاستفهامي وأنواعه وأقسامه وأساليبه في جميع القرآن الكريم، وكذلك في السنة النبوية.
- دراسة الدلالات الاحتمالية للتلازمات العقلية في القرآن الكريم، وأثرها العقدي والفقهي.
- دراسة التلازمات المعنوية واللفظية والفقهية للنصوص القرآنية، من خلال إفرادها بدراسات تطبيقية موسعة.
- التأصيل والتقعيد للمنهج الاستدلالي العقلي وفق المنهج التلازمي الاستفهامي وغيره، إذ إن مجاله ما زال يحتاج إلى كثير بحث ودراسة.
- الاستفادة من منهج القرآن الكريم في التقرير والجدل العقلي نظريا وتطبيقيا.
- تأهيل الدعاة وتهيئتهم لاستعمال المنهج العقلي في المناظرة، وفق أساليب القرآن ومنهجه، وخاصة أسلوب الإلزام بما يقتضيه النص من ملزوم.
- إعداد مؤلف من مناظرة تفصيلية عقلية تقوم على أسلوب الاستفهام التلازمي يستفيد منه الدعاة في دعوتهم، خاصة مع تيار الإلحادية المعاصرة.
- أن يتم تدريس الأسلوب التلازمي كمقرر عملي يستفيد منه الطلبة في حياتهم، على الصعيد الفردي في الحوار مع أنفسهم، وكذلك على الصعيد الاجتماعي في الحوار مع الغير.

المصادر والمراجع

١. **أبكار الأفكار في أصول الدين**، لعلي بن محمد بن سالم التغلبي أبو الحسن سيف الدين الآمدي (ت: ٦٣١هـ)، تحقيق: أ. د. أحمد محمد المهدي، دار الكتب والوثائق القومية - القاهرة، ط٢، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤م.

٢. **الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلى علم الأصول للقاضي البيضاوي** (ت: ٧٨٥هـ)، لتقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن حامد بن يحيي السبكي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٣. **آثار المثل الأعلى**، للدكتور عيسى بن عبد الله السعدي، مجلة جامعة أم القرى، صفر ١٤٢٤هـ.

٤. **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت: ١٢٥٠هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، ، دار الكتاب العربي - دمشق - كفر بطنا ، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٥. **أسباب نزول القرآن**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي (ت: ٤٦٨هـ)، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح - الدمام، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦. **استخراج الجدال من القرآن الكريم**، لعبد الرحمن بن نجم بن عبد الوهاب الجزري السعدي العبادي أبو الفرج ناصح الدين ابن الحنبلي (ت: ٦٣٤هـ)، تحقيق: د. زاهر بن عواض الألمعي، مطابع الفرزدق التجارية، ط٢، ١٤٠١هـ.

٧. **الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية**، لسليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم الطوفي الصرصري الحنبلي (ت: ٧١٦ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٨. **إعراب القرآن وبيانه**، لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت) ط٤، ١٤١٥هـ.

٩. **إعراب القرآن**، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.

١٠. **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.

١١. **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، لمحمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد أبو الثناء شمس الدين الأصفهاني (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني- السعودية، ط١، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.

١٢. **البيان في عدّ آي القرآن**، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) تحقيق: غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث - الكويت، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٣. **التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، لطاهر بن محمد الأسفراييني، أبو المظفر (ت: ٤٧١هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، عالم الكتب - لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٤. **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.

١٥. **تخريج أحاديث إحياء علوم الدين**، استِخرَاج: أبي عبد اللهَّ محمود بن محمد الحَدّاد(١٣٧٤هـ)، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

١٦. **التفسير الحديث (مرتب حسب ترتيب النزول)**، لدروزة محمد عزت، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة،١٣٨٣هـ.

١٧. **تفسير القرآن العظيم**، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير(ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م.

١٨. **تقريب التدمرية**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية- الدمام، ط١، ١٤١٩هـ.

١٩. **التلازم بين الظاهر والباطن وأثره على الأسماء والأحكام**، للدكتور أحمد بن محمد اللهيب، جامعة الملك سعود، كلية التربية، السعودية.

٢٠. **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لمحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ) تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وآخرون، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٢١. **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني المشهور باسم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: علي بن حسن، وآخرون، دار العاصمة- السعودية، ط٢، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

٢٢. **جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع**، لأحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي (ت: ١٣٦٢هـ)، ضبط وتدقيق وتوثيق: د. يوسف الصميلي، المكتبة العصرية- بيروت.

٢٣. **درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني المشهور باسم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٤. **دلائل النبوة**، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطى قلعجي، دار الكتب العلمية - ودار الريان للتراث، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٥. **دليل التلازم عن الأصوليين**، للدكتور عبد الله بن أحمد بن عبد الله التوم، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، العدد (٢٠)، إبريل- يونيو، ٢٠١٤م.

٢٦. **الرد على المنطقيين**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني المشهور باسم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دار المعرفة- بيروت- لبنان.

٢٧. **زاد المسير في علم التفسير**، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت : ٥٩٧هـ) ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٢٨. **شرح الأصبهانية**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني المشهور باسم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة دار المنهاج – الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٩. **شرح العقيدة السفارينية (الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية)**، لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين (ت: ١٤٢١هـ)، دار الوطن للنشر - الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.

٣٠. **شرح العقيدة الطحاوية**، لمحمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي الأذرعي الصالحي الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط١، ١٤١٨هـ.

٣١. **شرح حديث جبريل** - عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ- **في الإسلام والإيمان والإحسان المعروف باسم كتاب (الإيمان الأوسط)** لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني المشهور باسم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيقا: الدكتور علي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ.

٣٢. **الشرك في القديم والحديث**، لأبي بكر محمد زكريا، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٣٣. **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، لأبي النصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٣٤. **صحيح البخاري، الجامع الصحيح المختصر**، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزبَه الجعفي البخاري (ت:٢٥٦) ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة – بيروت، ط٣، ١٩٨٧م.

٣٥. **صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله** ﷺ)، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٣٦. **علم المعاني**، لعبد العزيز عتيق (ت: ١٣٩٦ هـ)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٣٧. **فتح الرحمن في تفسير القرآن**، أَبُو اليُمْن العُلَيْمي لمجير الدين بن محمد العليمي المقدسي الحنبلي (ت: ٩٢٧ هـ)، اعتنى به تحقيقا وضبطا وتخريجا: نور الدين طالب، دار النوادر، ط١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

٣٨. **فتح القدير**، لمحمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني اليمني (ت:١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق – بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.

٣٩. **كتاب التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي السيد الزين أبو الحسن الحسيني الجرجاني الحنفي (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤٠. **كتاب العين**، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: ١٧٠هـ)، المحقق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٤١. **كتاب المواقف**، لعضد الدين الأيجي أبو الفضل عبد الرحمن بن ركن الدين أحمد بن عبد الغفار بن أحمد الإيجي البكري المطرزي الشيرازي الشافعي (ت:٧٥٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، ط١ ، ١٩٩٧م.

٤٢. **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣ - ١٤٠٧هـ.

٤٣. **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أيوب بن موسى الحسيني أبو البقاء القريمي الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.

٤٤. **اللباب في علوم الكتاب**، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٤٥. **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية**، لأبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي(ت: ١١٨٨هـ)، مؤسسة الخافقين ومكتبتها - دمشق، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٦. **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**،لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي(ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٤٧. **المذاهب الفكرية المعاصرة ودورها في المجتمعات وموقف المسلم منها**، للدكتور غالب بن علي عواجي، المكتبة العصرية الذهبية - جدة - السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

٤٨. **المستدرك على الصحيحين**، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي، المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٤٩. **مصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور المسمى (المقصد الأسمى في مطابقة اسم كل سورة للمسمى)**، لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (ت: ٨٨٥هـ) مكتبة المعارف - الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.

٥٠. **مصطلحات في كتب العقائد**، لمحمد بن إبراهيم بن أحمد الحمد، دار بن خزيمة، ط١.

٥١. **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول**، لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت: ١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم - الدمام، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٥٢. **معالم التنزيل في تفسير القرآن (تفسير البغوي)**، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت: ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ. هـ

٥٣. **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجاج البغدادي (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

٥٤. **المعجم الوسيط**، لمجموعة من الباحثين، بإشراف: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة - القاهرة.

٥٥. **معجم مصطلحات أصول الفقه**، للدكتور قطب مصطفى سانو، دار الفكر- بيروت - دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٥٦. **معجم مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٧. **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٥٨. **منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين**، د. مصطفى محمد حلمي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ.

٥٩. **النبوات**، لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني المشهور باسم ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن صالح الطويان، أضواء السلف - الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٦٠. **النهاية في غريب الحديث والأثر**، لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير(ت: ٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

مجلة تعظيم الوحيين

Kingdom of Saudi Arabia,
Madinah, Endowment for Cherishing
the Two Glorious Revelations,
Serving the Glorious Quran and the Elevated Sunnah
in the Illumed City of the Prophet ﷺ

Journal of Cherishing the Two Glorious Revelations

A scholarly, refereed periodical journal, specializing in research related to the Glorious Qur'an and the Elevated Prophetic Sunnah

This issue's articles:

- **CONCERN OF THE QUR'AN TOWARD THE EXISTING HUMAN ORGAN THEMATIC STDY.**
  Dr. Fuad bin Abdul Mun'im Suqair al-Sulami
- **SINFUL ADMISSION BETWEEN ACCEPTANCE AND REJECTION: THEMTIC STUDY OF THE QUR'AN.**
  Dr. Abdul Baqi bin Abd al-Rahman Sisi
- **EXEGETICAL UNDERSTANDING OF SURAH AL-MASAD: NARRATION AND COGNITION.**
  Dr. Afnan Mustafa al-Dibani
- **INTERELATED ANSWERS TOWARD FAITHFUL QUESTION IN THE QUR'AN AND ITS IMPACT IN ASCERTAINING THEOLOGICAL CONCEPT: APPLIED STUDY TOWARD VERSES WITHIN THE SURAH AL-TUR.**
  DR. IN'AM MUHAMMAD UQAIL
- **METHOD OF IBN HISHAM (d.218H) IN GIVING EXEGETICAL UNDERSTANDING TOWARD VAGUENESS OF THE QUR'AN AND ITS EVIDENCES AS APPEARED WITHIN SIRAH IBN ISHAK (d.150H).**
  Dr. Nayef bin Saeed bin Jam'n al-Zahrani
- **THE CHANGE UNDERSTANDING OF THE WEST TOWARD THE BIOGRAPHY OF THE PROPHET (PBUH) BETWEEN MEDIEVAL PERIOD AND MODERN HISTORY: ANALYTICAL STUDY ON ITS CAUSES AND IMPACT**
  Dr. Ibrahim bin Khalil Mazhar

10

Vol. 10, Issue 5,- 1443 AH - 2022 AD

ISSN 1658-774X